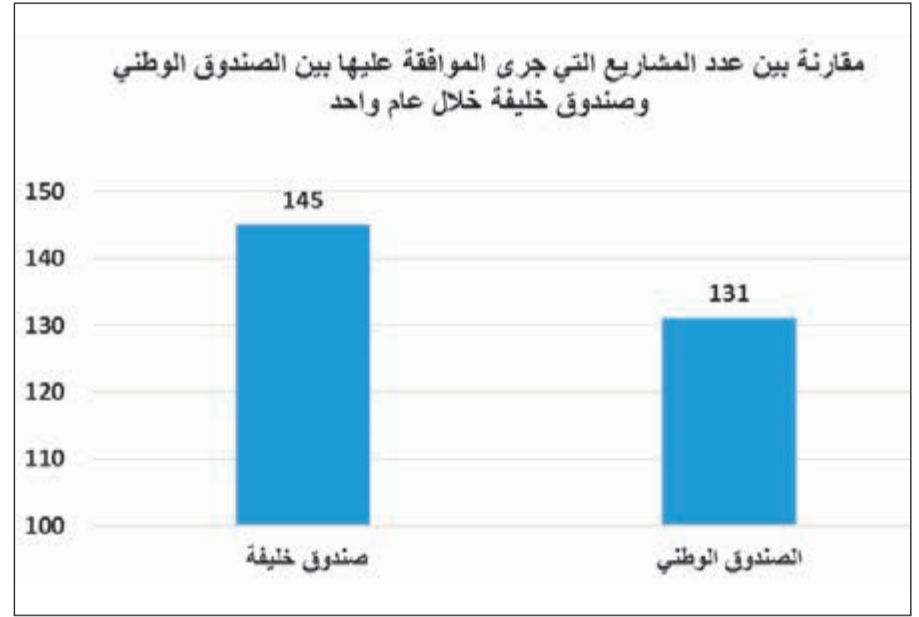


## في دراسة مقارنة بين الصندوق الوطني وصندوق خليفة لتطوير المشروعات تقارب بالأداء التنفيذي والتدريبي.. والتمويل يحتاج لإعادة هيكلة



عبدالرحمن خالد

### التوصية بشرائح تمويلية ورفع سقف الإقراض إلى مليون دينار



التمويلية التي حددها له القانون. تؤكد الأرقام والإحصائيات المقارنة مع صندوق خليفة لتطوير المشاريع بدولة الإمارات والذي بدأ عمله منذ 10 سنوات تقريباً في العام 2007 تؤكد على أن ما يتم إنجازه من تدريب وتدريب للمشاريع وتمويل تم تقديمه للمبادرين الذين تقدموا بمشروعاتهم يعتبر مقارباً لما تم إنجازه. منح صندوق خليفة

أظهرت دراسة مقارنة أعدتها الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقدم نشاطاً خليفياً تقارباً لنشاط صندوق خليفة لتطوير المشروعات وكذلك من ناحية التدريب ولكنه في المقابل يحتاج إلى إعادة هيكلة للشرائح

### توصيات الدراسة

- 1 إعادة تصنيف المشروعات قطاعياً ومن ثم وضع فئات لقيمة التمويل تتماشى مع ذلك التصنيف القطاعي للمشروعات بما يسمح باعطاء تمويلات للمشروعات التي يحتاج الاقتصاد الكلي وخطة التنمية دعمها بشكل أكبر.
- 2 بناء على التوصية الأولى يتم إعطاء المشروعات الصناعية غير النفطية أكبر شريحة من التمويل المقدم على أن تحصل باقي القطاعات على شرائح تمويلية أقل.
- 3 رفع سقف التمويل من 400 ألف إلى مليون دينار على أن يقتصر ذلك التمويل على بعض المشروعات التي يكون لها طبيعة خاصة على أن تكون صناعية غير نفطية وتتفق مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية.
- 4 كانت التوصية الأخيرة بالدراسة موجهة إلى الجهات الحكومية الأخرى والتي تتعاون مع الصندوق بضرورة إزالة العوائق البيروقراطية وانتهاء إجراءات حصول الصندوق على التراخيص والأراضي المخصصة.

لتطوير المشاريع تمويلاً للمشروعات التي يتم تقديمها على مدى ثماني سنوات، في حين أن الصندوق الوطني قدم تمويلًا لنحو 131 مشروعًا خلال خلال تسعة أشهر، منذ انطلاق برنامج التمويل في مارس 2016 حتى ديسمبر الماضي وافق الصندوق الوطني على 65٪ من المشروعات التي طلبت تمويل والتي تم تقديمها من المبادرين في الوقت الذي وافق صندوق خليفة على

لنحو 145 مشروعًا سنويًا على مدى ثماني سنوات، في حين أن الصندوق الوطني قدم تمويلًا لنحو 131 مشروعًا خلال خلال تسعة أشهر، منذ انطلاق برنامج التمويل في مارس 2016 حتى ديسمبر الماضي وافق الصندوق الوطني على 65٪ من المشروعات التي طلبت تمويل والتي تم تقديمها من المبادرين في الوقت الذي وافق صندوق خليفة على

## «التجارة»: 625 ترخيصاً أصدرتها «حماية المستهلك» خلال فبراير

عاطف رمضان

المجانة والإعلان 238 ترخيصاً استحوذت تراخيص الهدايا المجانية على نصيب الأسد منها بعدد 220 ترخيصاً، ويبلغ عدد تراخيص الجوائز المجانية «سحب على كوبونات» 18 ترخيصاً.

ترخيصاً للتخفيضات المعلنه للسلع والخدمات والحرف، ومعاملة واحدة لعروض التوزيع للبطاقات والكوبونات ودليل الكتيب «خصم لمحات تجارية»، وأصدر قسم العروض

هذه الفترة وهي عبارة عن 224 ترخيصاً للتزيينات و63 ترخيصاً للعروض المجانية للجمعيات التعاونية والأسواق المركزية، و54 ترخيصاً للعروض الخاصة للمحلات التجارية، و45

والإعلان، حيث بلغ عدد المعاملات 625 معاملة خلال الفترة من 1 إلى 28 فبراير 2017. وبين التقرير أن هناك 387 معاملة أنجزها قسم التخفيضات والأسعار خلال

أصدر قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة تقريره الشهري حول إجمالي المعاملات التي أنجزها قسماً التخفيضات

## «أويل برايس انسايدر»: أميركا تصر على زيادة المخزونات بلا هوادة

محمود عيسى

هذا الأسبوع، بتصريحات تتعلق ببذل جهود متضافرة مع منتجي النفط الصخري الأميركيين على أمل تسوية الخلافات من أجل خفض تقلبات السوق، وحذر وزير الطاقة السعودي خالد الفالح هؤلاء المنتجين من مغبة التحرك بسرعة كبيرة جداً، بحجة أن أوبك لن تبادر إلى إنقاذ صناعة النفط الصخري إذا استمرت في استثمارات لا يمكن تبريرها.



النفط يهوي متأثراً بارتفاعات مخزونات النفط الأميركية

وقال مسؤول تنفيذي في صناعة النفط الصخري لوكالة رويترز أننا وغيرنا من منتجي النفط الصخري لا ينبغي أن نفترض تلقائياً أن أوبك ستتمدد فترة التخفيضات بصورة تلقائية، وكان هذا البيان هو الأكثر تأثيراً نظراً لتراجع أسعار النفط الأسبوع الماضي وسط مخاوف من زيادة الإنتاج والتسبب في يوم الأربعاء الماضي شهد أسوأ هبوط تسجله أسعار النفط في يوم واحد خلال فترة تتجاوز السنة.

هوادة أدى في نهاية المطاف إلى وضع العراقيل في الاتجاه الصعودي لاسعار النفط في السوق. وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط تحاول العودة من سباتها هذا الأسبوع، حيث تمكنت من الخروج من نطاق تداول ضيق وهبوط تجاوز 8٪ بشكل نسبي، وقد تراجع سعر خام

وإعلان inoest

## إعلان inoest

### توزيع الأرباح النقدية لـ إنوفست لعام ٢٠١٦

يسر مجلس الإدارة دعوة السادة المساهمين الكرام المسجلة أسماؤهم في سجلات الشركة يوم إنعقاد الجمعية العمومية بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ مراجعة مكاتب السادة مسجلي الأسهم في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت وذلك لإستلام أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ١٤ مارس ٢٠١٧ .

**المساهمين المسجلين في مملكة البحرين:**  
كار في كمبيوتر شير ذ.م.م.  
برج الزامل ، الطابق السابع  
مركز المنامة  
هاتف: ٩٧٣ ١٧ ٢١٥٠٠٠ +

**المساهمين المسجلين لدى الشركة الكويتية للمقاصة:**  
الشركة الكويتية للمقاصة  
إدارة حفظ الأوراق المالية، الدور الخامس  
برج أحمد، الطابق الخامس، شارع الخليج العربي،  
هاتف: ٩٦٥ ١٨٤١١١ +

مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو كشف حساب المساهمين المسجلين في بورصة البحرين أو الكويت، ويوود مجلس الإدارة أن يعرب عن جزيل الشكر والإمتنان لكافة المساهمين على ثقتهم الغالبة ودعمهم لأعمال الشركة.

خالد سعود السعوسعي  
رئيس مجلس الإدارة

www.inoest.bh

### تقرير الشال

## عدم زيادة أسعار الخدمات المدعومة يجعل الترشيد مستحيلاً المواطنين سيدفعون ثمن عدم الإصلاح الاقتصادي.. وليس الكبار

قال تقرير الشال الاقتصادي ان تكلفة دعم الكهرباء والماء تبلغ سنوياً 2,2 مليار دينار وفقاً لتصريح وكيل وزارة الكهرباء والماء، وذلك ما يسمى بالضريبة السلبية، أي بيع وحدة الخدمة بأقل من سعر تكلفتها، أو دعم الدخل الفردي بالخصم من الدخل العام. ولكن الأكثر خطورة هو أن استمرار الاستهلاك للماء والكهرباء عند مستوياته الحالية، يعني بلوغ مستويات الاستهلاك المحلي من النفط نحو مليون برميل يومياً بحلول عام 2035، وذلك يترك المتاح للتصدير من النفط دون الحد الأدنى الكافي لمواجهة احتياجات الأفراد الضرورية، حتى بافتراض استمرار أهمية النفط ضمن مكونات الطاقة، وهو أمر حوله شك كبير. وما ينطبق على خدمات الكهرباء والماء، ينطبق أيضاً على البنزين المدعوم، فالطبيعة البشرية تسرف في استهلاك ما هو رخيص، والارتفاع في الأسعار، صحيح أنه يساهم في دعم الإرتدادات العامة، إلا أن أهميته الكبرى تكمن في الحد من الاستهلاك. ولو كان الاستمرار عند هذا المستوى من الاستهلاك لتلك الخدمات والسلع وعند مستوى الأسعار الحالي أمر مستدام، لكان من الممكن التفاوضي عنه، ولكن استمراره مستحيل، لذلك من سيدفع ثمن عدم إصلاح الأسعار ليس كبار المسؤولين، ولكن عامة الناس، فسي وظائفهم وقوتهم وخدماتهم الضرورية.

ويسوق التقرير هذا الحديث بمناسبة الحديث عن وقف زيادة أسعار تلك السلع والخدمات، وتؤكد على أن كل ما يقال من حجج حول فساد الحكومة وهدرها صحيح، وأن تسويق مثل هذه السياسات يحتاج إلى حكومة قذرة، وهي غير متوافرة حالياً. الواقع، أن الإصلاح المالي تبدأ مواجهته بقوة ضد الفساد والفاستدين، وثانياً بالهجوم الشرس على مناحي الهدر في النفقات العامة، وثالثاً بالضرائب الإيجابية وفقاً لقدرة كل طرف على تحملها، وأخيراً بردم فجوة الضريبة السلبية، أو على أقل تقدير، بها مجتمعة في توقيت واحد. ولكن، الحل أيضاً ليس برفض إصلاح أسعار الخدمات والسلع المدعومة، وإنما بقبول ارتفاعها التدريجي والمشروط ببدء عملي بالخطوات الأخرى، وخلال وقت محدد. فالمسؤولية العامة، ترتقي عند المواطن اذا شعر بمساهمة في العلاج، وحينها يمكن أن يساهم بالارتقاء في المسألة السياسية أسوة بديموقراطيات دافعي الضرائب. ونسود التأكيد، على أن الحكومة بحكم سيطرة عناصرها الثابتة، ستستسلم لأي ضغوط، وتوقف قرارات تعديل الأسعار أو جعلها دون تأثير حقيقي، وقد يستقبل بعض الوزراء الجادين، ولكن، صلب الحكومة الثابتة لن يدفع ثمن ما يمكن أن يحدث للوطن والمواطن مستحيل، لذلك من سيدفع ثمن عدم إصلاح الأسعار ليس كبار المسؤولين، ولكن عامة الناس، فسي وظائفهم وقوتهم وخدماتهم الضرورية.

ويسوق التقرير هذا الحديث بمناسبة الحديث عن وقف زيادة أسعار تلك السلع والخدمات، وتؤكد على أن كل ما يقال من حجج حول فساد الحكومة وهدرها صحيح، وأن تسويق مثل هذه السياسات يحتاج إلى حكومة قذرة، وهي غير متوافرة حالياً. الواقع، أن الإصلاح المالي تبدأ مواجهته بقوة ضد الفساد والفاستدين، وثانياً بالهجوم الشرس على مناحي الهدر في النفقات العامة، وثالثاً بالضرائب الإيجابية وفقاً لقدرة كل طرف على تحملها، وأخيراً بردم فجوة الضريبة السلبية، أو على أقل تقدير، بها مجتمعة في توقيت واحد. ولكن، الحل أيضاً ليس برفض إصلاح أسعار الخدمات والسلع المدعومة، وإنما بقبول ارتفاعها التدريجي والمشروط ببدء عملي بالخطوات الأخرى، وخلال وقت محدد. فالمسؤولية العامة، ترتقي عند المواطن اذا شعر بمساهمة في العلاج، وحينها يمكن أن يساهم بالارتقاء في المسألة السياسية أسوة بديموقراطيات دافعي الضرائب. ونسود التأكيد، على أن الحكومة بحكم سيطرة عناصرها الثابتة، ستستسلم لأي ضغوط، وتوقف قرارات تعديل الأسعار أو جعلها دون تأثير حقيقي، وقد يستقبل بعض الوزراء الجادين، ولكن، صلب الحكومة الثابتة لن يدفع ثمن ما يمكن أن يحدث للوطن والمواطن مستحيل، لذلك من سيدفع ثمن عدم إصلاح الأسعار ليس كبار المسؤولين، ولكن عامة الناس، فسي وظائفهم وقوتهم وخدماتهم الضرورية.

### منذ بداية 2017.. انشروا أسهماً بـ 1,1 مليار دينار

## الأفراد يسيطرون على تداولات البورصة بـ 54٪

بنحو 12,5 مليون دينار. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية الذين ازداد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 1,869 مليار دينار، مستحوذين، بذلك، على 90,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (83,3٪ للفترة نفسها 2016)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1,836 مليار دينار، مستحوذين، بذلك، على 89,2٪، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (86,6٪ للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيداً بيعاً، بنحو 32,2 مليون دينار. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 7,7٪، (9,9٪ للفترة نفسها 2016)، واشتروا ما قيمته 159,3 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 137,7 مليون دينار، أي ما نسبته 6,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (12,8٪ للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 21,6 مليون دينار. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول الخليج، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 3,1٪، (3,5٪ للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 63,045 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 2,5٪، (3,9٪ للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 52,4 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 10,6 ملايين دينار. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 90٪ للكويتيين و7,2٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2,8٪ للمتداولين من دول الخليج، مقارنة بنحو 84,9٪ للكويتيين و11,4٪ للمتداولين من دول الخليج الأخرى و3,7٪ للمتداولين من دول الخليج للفترة نفسها 2016، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول الخليج، يفوق إقبال نظرًا منهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

هذا الأسبوع، بتصريحات تتعلق ببذل جهود متضافرة مع منتجي النفط الصخري الأميركيين على أمل تسوية الخلافات من أجل خفض تقلبات السوق، وحذر وزير الطاقة السعودي خالد الفالح هؤلاء المنتجين من مغبة التحرك بسرعة كبيرة جداً، بحجة أن أوبك لن تبادر إلى إنقاذ صناعة النفط الصخري إذا استمرت في استثمارات لا يمكن تبريرها. وقال مسؤول تنفيذي في صناعة النفط الصخري لوكالة رويترز أننا وغيرنا من منتجي النفط الصخري لا ينبغي أن نفترض تلقائياً أن أوبك ستتمدد فترة التخفيضات بصورة تلقائية، وكان هذا البيان هو الأكثر تأثيراً نظراً لتراجع أسعار النفط الأسبوع الماضي وسط مخاوف من زيادة الإنتاج والتسبب في يوم الأربعاء الماضي شهد أسوأ هبوط تسجله أسعار النفط في يوم واحد خلال فترة تتجاوز السنة.

ويسوق التقرير هذا الحديث بمناسبة الحديث عن وقف زيادة أسعار تلك السلع والخدمات، وتؤكد على أن كل ما يقال من حجج حول فساد الحكومة وهدرها صحيح، وأن تسويق مثل هذه السياسات يحتاج إلى حكومة قذرة، وهي غير متوافرة حالياً. الواقع، أن الإصلاح المالي تبدأ مواجهته بقوة ضد الفساد والفاستدين، وثانياً بالهجوم الشرس على مناحي الهدر في النفقات العامة، وثالثاً بالضرائب الإيجابية وفقاً لقدرة كل طرف على تحملها، وأخيراً بردم فجوة الضريبة السلبية، أو على أقل تقدير، بها مجتمعة في توقيت واحد. ولكن، الحل أيضاً ليس برفض إصلاح أسعار الخدمات والسلع المدعومة، وإنما بقبول ارتفاعها التدريجي والمشروط ببدء عملي بالخطوات الأخرى، وخلال وقت محدد. فالمسؤولية العامة، ترتقي عند المواطن اذا شعر بمساهمة في العلاج، وحينها يمكن أن يساهم بالارتقاء في المسألة السياسية أسوة بديموقراطيات دافعي الضرائب. ونسود التأكيد، على أن الحكومة بحكم سيطرة عناصرها الثابتة، ستستسلم لأي ضغوط، وتوقف قرارات تعديل الأسعار أو جعلها دون تأثير حقيقي، وقد يستقبل بعض الوزراء الجادين، ولكن، صلب الحكومة الثابتة لن يدفع ثمن ما يمكن أن يحدث للوطن والمواطن مستحيل، لذلك من سيدفع ثمن عدم إصلاح الأسعار ليس كبار المسؤولين، ولكن عامة الناس، فسي وظائفهم وقوتهم وخدماتهم الضرورية.

**ENERGY HOUSE**  
The Energy House Holding Co. شركة بيت الطاقة القابضة

**دعوة حضور**

**اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة بيت الطاقة القابضة**  
شركة مساهمة كويتية عامة

يسر مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر عندها يوم الخميس الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٧ في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً وذلك بمقر الشركة الكائن في الشرق، برج الراية II شارع عبدالعزيز حمد الصقر، الطابق ٥.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في شرق - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الطابق ه هاتف رقم: 22464565، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع ومعهم شهادات الأسهم لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال.

رئيس مجلس الإدارة  
www.energyhouse.com.kw

## منصات الحفر الأميركية ترتفع إلى 617 الأعلى منذ 18 شهراً

وتأتي الزيادة على الرغم من انهيار العقود الآجلة للخام هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر لأن المنصات التي جرى تشغيلها هذا الأسبوع كان قرار عودتها للعمل من جديد قد اتخذ قبل شهرين عندما كانت أسعار الخام أعلى من ذلك. ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولاراً للبرميل للمرة الأولى في مايو الماضي بعد تعافيتها من أدنى مستوى لها في 13 عاماً الذي سجلته في فبراير 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 301 منصة نفطية في 37 أسبوعاً من 41 أسبوعاً وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014.

رويترز: زادت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الثامن على التوالي لتصل إلى أعلى مستوى منذ سبتمبر 2015 مواصلة التعافي المستمر منذ عشرة أشهر مع زيادة الشركات المنتجة للنفط الصخري إنفاقها للاستفادة من تعافي أسعار الخام منذ أن وافقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على خفض الإنتاج العام الماضي. وقالت شركة بيكر هيوود لخدمات الطاقة إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من مارس الماضي ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة مقارنة مع 386 منصة قبل عام.

## روسيا تخفض إنتاجها 156 ألف برميل يومياً حسب الاتفاق مع «أوبك»

نقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله إن بلاده خفضت إنتاجها النفطي حتى الآن بواقع 156 ألف برميل يومياً في إطار اتفاق بين منظمة أوبك ودول من خارجها لدعم أسعار الخام. وأبلغ نوفاك الصحفيين في موسكو أن روسيا تنفذ حصتها من خفض قبل الموعد المقرر وأن مخزونات النفط في الأسواق العالمية ستترجع. وحول اتخاذ قرار بشأن تمديد اتفاق منظمة

البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين المستقلين من دعمه، قال نوفاك إن المنتجين سيحتاجون إلى تقييم وضع السوق في أشهر مارس وأبريل ومايو ومن بعد يمكنهم اتخاذ قرار بالاستمرار في خفض أو أن كانت الأسواق قد تحتاج إلى وقف ذلك خفض، خاصة أن خفض يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والتي تدخل منتجين جديداً للنفط الصخري وهو ما لا يحقق الهدف من خفض الإنتاج من أجل الحفاظ على المعروض العالمي.